



المسكوكات وعلاقتها بالتجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (م750-1258م)

د. سالمة خليفة سعد الشوين *

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة غريان، ليبيا

Abbasid Coinage and its Relationship to Internal and External Trade during the Abbasid Era (750 AD – 1258 AD)

Dr. Salma Khalifa Saad Al-Shuwain *

Department of History, Faculty of Arts, Gharyan University, Libya

*Corresponding author

salemasho69@gmail.com

المؤلف المراسل

Received: July 25, 2025

Accepted: September 18, 2025

Published: September 27, 2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسكوكات العباسية من حيث تطورها، ووظائفها الاقتصادية، دورها في تشجيع التجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (132 هـ / 656 م – 750 هـ / 1258 م). تناولت الورقة الإصلاحات النقدية التي أدخلها الخلفاء العباسيون، خاصة الخليفة أبو جعفر المنصور، والتي شملت توحيد سك العملة واعتماد معيار موحد للوزن والنقد في خلق نظام نفدي مستقر ومنظم. وقد أبرزت الدراسة كيف ساهم هذا النظام النقدي في دعم التجارة الداخلية عبر توحيد الأسواق في أقاليم الدولة وتيسير عمليات البيع والشراء وتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي، كما لعبت المسكوكات دوراً محورياً في التبادل التجاري الخارجي، حيث لاقت قبولاً واسعاً لدى التجار في المناطق مثل الهند والصين، والإمبراطورية البيزنطية، وببلاد البلطيق، ويرجع ذلك إلى جودة السك، وثبات القيمة وارتباط العملة العباسية بدولة قوية اقتصادياً وسياسياً.

كما حملت المسكوكات قيمة رمزية وسياسية، حيث كانت تستخدم كوسيلة لإثبات شرعية الخلفاء ونشر العقيدة الإسلامية وبذلك فإن المسكوكات العباسية لم تكن مجرد وسيلة اقتصادية، بل أدلة فاعلة في ترسیخ السيادة وتوسيع النفوذ الاقتصادي للدولة. فالمسكوكات العباسية أثرت بشكل جوهري في ازدهار التجارة من خلال توفير وسيلة معترف بها، وترسيخ الثقة بين التجار مما جعل العصر العباسي من أكثر الفترات ازدهاراً اقتصادياً في تاريخ الإسلام.

الكلمات المفتاحية: المسكوكات العباسية، الدينار والدرهم العباسى، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، الأثر الاقتصادي.

Abstract

This research aims to study Abbasid coinage in terms of its development, economic functions, and its role in stimulating internal and external trade during the Abbasid Era (132 AH / 656 AH / 750 AD – 1258 AD). The paper discusses the monetary reforms introduced by the

Abbasid Caliphs, particularly Caliph Abu Jaafar al-Mansur, which included the unification of minting and the adoption of a standardized weight and inscription system, thereby creating a stable and organized monetary order.

The study highlights how this monetary system contributed to supporting internal trade by unifying markets across the state's regions, facilitating buying and selling processes, and encouraging industrial and agricultural production. Furthermore, Abbasid coinage played a pivotal role in external trade, gaining wide acceptance among merchants in regions such as India, China, the Byzantine Empire, and the Baltic Sea areas. This acceptance was due to the high quality of the minting, the stability of the value, and the currency's association with an economically and politically powerful state.

Coinage also carried symbolic and political value, as it was used as a means to affirm the legitimacy of the caliphs and propagate the Islamic faith. Thus, Abbasid coinage was not merely an economic tool, but an effective instrument for consolidating sovereignty and expanding the state's economic influence. Ultimately, Abbasid coinage fundamentally impacted the prosperity of trade by providing a recognized medium and fostering trust among merchants, making the Abbasid period one of the most economically prosperous eras in Islamic history.

Keywords: Abbasid Coinage, Abbasid Dinar and Dirham, Internal Trade, External Trade, Economic Impact.

أولاً: المقدمة

شهد العصر العباسي (132-750 هـ / م 750-1258) ازدهاراً حضارياً شاملأً، انعكس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أبرز مظاهر هذه النهضة ازدهار النظام النقدي، حيث لعبت المسكوكات دوراً رئيسياً في تحفيز النشاط التجاري وتنظيمه، سواء على المستوى الداخلي بين ولايات الدولة العباسية، أو على المستوى الخارجي مع الدول المجاورة والدول البعيدة مثل الصين والهند وبلاط الروم.

لقد مثلت المسكوكات العباسية أداة اقتصادية فاعلة، ووسيلة من وسائل التعبير السياسي والثقافي في ذات الوقت، حيث حملت بين نقشاتها رموز السيادة، والشعارات الإسلامية، وأسماء الخلفاء، مما جعلها شاهداً مادياً على تطور الدولة العباسية.

فهذه الورقة تهدف إلى دراسة طبيعة المسكوكات العباسية وتحليل دورها الاقتصادي والتجاري وتأثيرها في الداخل والخارج، إضافة إلى دلالاتها السياسية والدينية والثقافية.

ثانياً: مشكلة البحث

مع أن الكثير من الكتاب القدامى والمحدثين الذين كتبوا عن الدولة العباسية جاءت كتاباتهم بصورة واضحة في الجانب السياسي وأهملوا الجانب الاقتصادي، ورغم أهمية المسكوكات العباسية ودورها المحوري في التجارة، إلا أن كثيراً من الدراسات تركز على الجوانب الفنية والدينية دون التعمق في تأثيرها العملي على التجارة الداخلية والخارجية. ومن هنا تتبع مشكلة البحث الرئيسية في التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير نظام المسكوكات العباسية في تيسير وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية؟
2. كيف عكست العملات مكانة الدولة اقتصادياً وسياسياً؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على أنواع المسوكرات العباسية ومكوناتها وخصائصها.
2. دراسة دور الدولة العباسية في تنظيم سك العملة والسياسة النقدية.
3. تحليل العلاقة بين المسوكرات والنشاط التجاري الداخلي في الدولة.
4. توضيح أثر المسوكرات في دعم التجارة الخارجية.
5. إبراز الأبعاد السياسية والثقافية المنعكسة من خلال المسوكرات.

رابعاً: أهمية البحث

- إظهار دور المسوكرات كأداة اقتصادية وسياسية في آن واحد.
- تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي النقدي.
- دراسة طبيعة المسوكرات العباسية وتأثيرها التجاري في الداخل والخارج.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور نظام المسوكرات، وإلى جانبه المنهج التحليلي لدراسة الأثر الاقتصادي، والمنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقات التجارية الداخلية والخارجية.

سادساً: الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية المسوكرات العباسية ودورها المحوري، إلا أن الدراسات السابقة تناولت الموضوع من زوايا متباعدة، ركزت في الغالب على الجوانب الوثائقية أو الفنية، أو تناولت الجانب الاقتصادي لفترات محددة دون غيرها. ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

1. ناهد عبد الرزاق القيس (**تاريخ المسوكرات ودورها الوثائقى حتى نهاية العصر العباسي**) : يركز هذا العمل بشكل أساسى على القيمة التاريخية والوثائقية للمسوكرات، وكيف ساهمت نقوشها في تحديد تواريخ حكم الخلفاء وأسماء دور الضرب. تكمن قيمة هذه الدراسة في توثيق السمات الفنية للمسوكرات، لكنها لا تتعقق في التحليل الاقتصادي المباشر لأثرها على حركة رؤوس الأموال أو قبولها في الأسواق الدولية.
2. عبد العزيز الدوري (**تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**) : يُعد هذا المرجع أساسياً لفهم المشهد الاقتصادي العباسى. تناول الدوري التجارة والنظام المالى بشكل عام ضمن إطار زمني محدد (القرن الرابع الهجرى)، لكنه لم يفرد المسوكرات كمتغير مستقل لدراسة العلاقة التفاعلية بين الإصلاحات النقدية (مثل توحيد السك) وبين تشجيع وتنمية التجارة الداخلية والخارجية عبر كامل العصر العباسى.
3. كمال عبد العزيز محمد (**التجارة في العصر العباسى**) : يركز هذا الكتاب على النشاط التجارى، الطرق والسلع المتداولة. وعلى الرغم من أنه يشير إلى النقود كأداة تبادل، إلا أن تركيزه ينصب على حركة التجارة نفسها، ولا يتناول بعمق تحليل أثر السياسة النقدية العباسية على جودة العملة ومكانتها الدولية التي جعلتها عملة مفضلة لدى التجار في مناطق مثل بلاد البلطيق والهند والصين.
4. صفا حسن أحمد عوض الله (**دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسى الثاني**) : وهي دراسة مهمة ومتخصصة، لكنها تقتصر على العصر العباسى الثانى، مما يترك فجوة في التحليل الشامل للعلاقة بين العملة والتجارة طوال فترة العصر العباسى كاملاً (750م-1258م).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

تتميز هذه الورقة عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على الجانب التاريخي أو الفي للمسكوكات، كما أنها لا تركز على فترة زمنية محددة. بل تسعى إلى سد الفجوة البحثية من خلال تحليل الأثر الاقتصادي النقاعي للمسكوكات العباسية ككل، عبر دمج دراسة الإصلاحات النقدية (توحيد السك، ثبات المعيار) مع التحليل التطبيقي لدورها في ترسیخ الثقة وتسهيل التجارة الخارجية والداخلية على مدى الفترة الزمنية الممتدة من بداية العصر العباسي حتى نهايته (132هـ - 656هـ).

المبحث الأول: تعريف المسكوكات وأنواعها وأهميتها في العصر العباسي (132هـ - 656هـ / 750م- 1258م)

تعرف **السِّكَّة** في اللغة على أنها: سِكَّة الدرهم، أي المنقوشة. ودار السك، هي مصنع يُعهد إليه سُكُّ العملة المعدنية. أما السِّكَّاك فهو من يضرب السِّكَّة، وهي حديقة منقوشة تُضرب عليها النقود (1) (الرازي، 2005م، ص439-440). وقد أريد بالسِّكَّة كل من الدينار والدرهم المضروبين، وسمى كل واحد منها بذلك لأنّه طُبِّع بالحديقة المعلمة له (2) (ابن منظور، ج12، 1981م، ص185).

أما اصطلاحاً فنُطلق على النقود المضروبة بـ**شَقَّيْها**، سواء بالدرهم أو الدينار. وقد وصفها ابن خلدون بأنها جزء من النقود المتعامل بها بين الناس للحفاظ عليها من الغش أو النقص. كما أن كلمة "السِّكَّة" تطلق على الجهة التي تُسْكَن النقود وتختتم العملة المتداولة (3) (ابن خلدون، ج12، ط9، 2006، ص17).

تعريف المسكوكات وأنواعها وأهميتها في العصر العباسي

فالمسكوكات هي عملات معدنية رسمية تُسْكَن من قبل الدولة وستُستخدم في المعاملات التجارية. وفي العصر العباسي تميزت المسكوكات بالنقوش الدقيقة والعبارات الدينية مثل "لا إله إلا الله محمد رسول الله" إضافة إلى ذكر أسماء الخلفاء وتاريخ السك (1) (حسين إبراهيم حسن، 1969، ج2، ص156).

ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت المسكوكات في العصر العباسي في توفير معيار دقيق للتبادل التجاري، وتسهيل التعاملات المالية اليومية وتعزيز الثقة في النظام المالي (2) (شوقي ضيف 1966، ص201). إضافة إلى توحيد الدولة، حيث إن سُكُّ العملات في دار الضرب الرسمية وفق معايير موحدة ساهم في ترسیخ الوحدة الإدارية بين أقاليم الدولة العباسية الواسعة.

أما بالنسبة لأنواعها في العصر العباسي، فقد اعتمد العباسيون على النظام النقطي الإسلامي الذي ورثوه من العصر الأموي، لكنه شهد تطوراً من حيث التنوع والجودة في السك. وكان من أبرز أنواعها:

- **الدينار الذهبي**: يمثل العملة الأهم في التجارة الدولية، ولم يغير العباسيون جودة عياره ونوعيته وزنه وحجمه (عبد الرحمن فهمي، ص50). ويزن هذا الدينار مثقالاً واحداً ويعادل 4.25 غرام (عاطف منصور رمضان، 2004، ص173) (تم تصحيح الوزن من 25.4 إلى 4.25 غرام ليتوافق مع الوزن التاريخي للمثقال في المصادر الموثوقة). (وكان يستخدم في المعاملات الكبرى، والاتفاقيات التجارية العابرة للحدود).

- وتميّز هذا الدينار بـإلغاء صورة الخليفة واستبدالها بعبارة "محمد رسول الله على الوجه".
- **الدرهم الفضي**: استُخدم في المعاملات اليومية والداخلية وسُكُّ من الفضة وكان ذلك في مدينة السلام، حيث كان وجهها يحمل عبارة "محمد رسول الله" مع إضافة تاريخ الضرب واسم الخليفة.

الفلس النحاسي: وهو وحدة نقدية مصنوعة من النحاس كانت تستخدم في المعاملات التجارية البسيطة، فقيمتها أقل ويستخدم لشراء الاحتياجات الأساسية. وقد تنوّعت، فمنها ما يحمل اسم الخليفة ومنها ما يحمل اسم ولادة العهد وعمل الأقاليم (5) (المرجع نفسه، ص203).

كما أولى الخلفاء العباسيون عناية فائقة بالإصلاح النقدي، خاصة في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، الذي قام بتوحيد نظام العملة حيث تم إنشاء دور سك متعددة مثل بغداد، الكوفة، وسمرقند (6) آدم متز، ص133 (وتم كذلك إلغاء الرموز البيزنطية والفارسية القديمة ووضعت عبارات التوحيد الإسلامية على المسكوكات وثبتت أوزان الذهب والفضة بما يضمن الاستقرار في القيمة الشرائية (7) (أحمد فريد رفاعي، 1928، ص94). فكان لهذه الإصلاحات دور أساسي في فرض السيادة النقدية العباسية داخلياً وخارجياً.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في العصر العباسي أولاً: مركزية الدولة في إدارة السياسة النقدية

اتسمت السياسة النقدية في الدولة العباسية بمركزية واضحة، حيث احتكرت الدولة عملية سك النقود عبر "دار السك" والتي كانت تحت إشراف مباشر من الخليفة أو من يمثله. وتم تأسيس دور سك في المدن الكبرى مثل بغداد والكوفة، وسامراء والموصل ونيسابور وغيرها. وكان الهدف من هذه المركزية هو ضبط النظام النقدي ومنع التزوير والتلاعب، إضافة إلى فرض رمزية الدولة وهيبتها عبر النقوش التي تزين المسكوكات (8) (شاكر مصطفى، 1981، ص193).

فكان لاستقرار العملة في الدولة العباسية عاملاً أساسياً في ازدهار التجارة، فقد سهل وجود الدينار الذهبي والدرهم الفضي حركة التجارة الداخلية بين الأقاليم، كما ساعد في تعزيز العلاقات الخارجية مع دول مثل الصين والهند وأوروبا (9) (كمال عبد العزيز محمد، 2004، ص67).

إلى جانب ذلك، عملت الدولة العباسية على مر العصور على الإصلاحات النقدية من خلال تحسين النظام النقدي. ففي عهد الخليفة المأمون على سبيل المثال، تم إدخال تحسين على وزن العملات وجودتها، مما ساعد في استعادة الاقتصاد العباسي (10) (عبد الله يوسف الغنيم، 1982م، ص98).

ثانياً: أسماء الخلفاء وعمل السك على النقود في العصر العباسي وأهم التغيرات التي طرأت عليها
من المتعارف عليه عند الباحثين والمتخصصين في مجال المسكوكات الإسلامية أن المسكوكات لم تبق كما هي عليه من حيث الشكل والجودة، خاصة بعد مرحلة التعرّب والاستقلال النقدي على يد الخليفة عبد الملك بن مروان وذلك سنة 685هـ/77هـ. بل الأمر تجاوز هذا الحد بعد انتقال الخليفة من الأمويين إلى العباسيين وتعاقب الخلفاء من خليفة إلى آخر، ففتح عنه تغييرات على الدينار العباسي سواء كانت ذلك من حيث الجودة أو الخلوص من الوزن والمعيار أو التبديلات التي لحقت بالتأثيرات والكتابات والنقوش وغيرها (11) (حيان علي حلاق، 1978، ص13).

حيث حملت المسكوكات العباسية سمات مهمة، فهي إما أن تحمل اسم الخليفة الحاكم وأحياناً اسم عامل السك أو الوالي على المدينة التي سكت فيها العملة. فمثلاً: الخليفة هارون الرشيد هو أول الخليفة نقش اسمه على الدنانير الذهبية في العصور الإسلامية وهذا ما يؤكده أحد المؤرخين (12) (القيس، موسوعة، ص58-59)، في حين أن القيس ذكر في مصنفاته "أن اسم الخليفة لم يثبت إلا في عهد المأمون" (13) (إسحاق محمد رباح 2008، ص238-239). ومن التطورات في عهد المأمون أن في مدة خلافته بدأت تظهر كتابة مكان الضرب على الدنانير العباسية (14) (المرجع نفسه ص240-241).

وأحياناً كانت تضاف عبارات دينية تؤكد الشرعية مثل "لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ" ، وأحياناً تضاف أسماء ولادة العهد أو الأمراء. وبجانب اسم الخليفة كانت تذكر أحياناً أسماء من أوكل إليهم سك العملة في المدن الكبرى مثل بغداد والكوفة وسامراء ومصر والأندلس، وكان من هؤلاء سعيد بن دينار وعيسى بن يحيى وأبو الحسن بن سوار وغيرهم من تولوا الإشراف على سك النقود في فترات مختلفة. غالباً ما كانت تذكر هذه الأسماء، فهي بمثابة وثائق أثرية مهمة تساعد في تحديد التاريخ الدقيق لفترات حكم الخلفاء وتعكس القوة الإدارية والتنظيمية للدولة، وتظهر أماكن سك العملة وانتشار سلطة الدولة المركزية. مثال على ذلك درهم عباسى مضروب في عهد الخليفة هارون الرشيد: "لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ، مَا أَمْرَ بِهِ أَمْرٌ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ هَارُونُ، صُرُبٌ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ" سنة 170هـ، تولى السك: سعيد بن دينار (15) (رفعت محمد البتراوي، 2024، ص248-269).

كما حرص الخلفاء العباسيون على جودة العيار النقي وعلى نقائص وخلوص النوعية للمعادن (الذهب والفضة) واستمر العمل بذلك في عصر الخليفة الواثق بالله (227هـ-232هـ / 835م-840م) (16) (السيوطى، 1971م، ص270).

أما الدرهم العباسى فقد شهد تغيرات سواء من ناحية الكتابة والنقوش أو من ناحية درجة الجودة، فالدرهم الفضية سكت في مدينة السلام 146هـ / 763م خلال خلافة المنصور.

فكان من أهم التغيرات:

التطور في التصميم والوزن: حيث كان الدرهم العباسى يشبه الدرهم الأموي من حيث التصميم والوزن، ومع تطور الدولة العباسية بدأ التغيير يظهر على الدرهم العباسى حيث تم استخدام خطوط دقيقة ونقوش فنية معقدة كما تم تحسين الوزن وذلك من أجل المحافظة على القيمة الشرائية. هذا إلى جانب إدخال الكتابات الدينية والشرعية، ففي وجه الدرهم عبارة "بِسْمِ اللَّهِ وَمُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ" ثم إدخال أسماء الخلفاء العباسيين على العملات، كما تم إدخال مواد أخرى في صناعة الدرهم العباسى مثل البرونز.

أما الفلس النحاسى: فقد شهد تغيرات مهمة من حيث التصميم والوزن والمحتوى وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية. ومن ضمن هذه التغيرات التغيير في المواد المستخدمة مثل استخدام البرونز، إلى جانب التغيير في التصميم والكتابة والتغيير في الوزن. ففي بداية الدولة العباسية كان الفلس النحاسى يُصنَّع بوزن معين كوحدة صغيرة والتي كانت تستخدم للتداول اليومى، إلا أنه ومع تدهور الوضع الاقتصادي في بعض الفترات كان الفلس يتعرض لنقليص في الوزن أو تعديل في العيار، مما جعل قيمته الشرائية تتراجع. وخلاصة القول أن المسكوكات في العصر العباسى شهدت تغيرات كبيرة سواء في التصميم أو المواد أو الاستخدام نتيجة للتحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة العباسية (17) (الطبرى، ج 11، 1997م، ص35-39).

ثالثاً: مكافحة التزوير والخلط في العملة في العصر العباسى

في العصر العباسى أولت الدولة اهتماماً بالغاً بمكافحة التزوير والخلط في العملة وذلك لضمان استقرار النظام النقدى والحفاظ على هيبة الدولة. وتمثلت جهود الدولة في عدة إجراءات تنظيمية ورقابية منها:

1. إنشاء دور السك المركزية: حيث أسست الدولة العباسية دار السك في بغداد ومدن أخرى، حيث اقتصر سك العملة في هذه المؤسسات الرسمية مما يقلل فرص التزوير.
2. تعيين متخصصين للإشراف على عملية السك: حيث تم تعيين موظفين متخصصين للإشراف على عملية السك مما يضمن دقة الوزن والمحتوى المعدنى للعملة.

3. استخدام علامات مميزة: مثل النقوش الدقيقة والرموز والتي يصعب تقليلها، مما يسهل اكتشاف التزوير.

4. فرض عقوبات على المزورين: مثل الإعدام أو التشويه وذلك من أجل حماية الاقتصاد.

5. تفعيل دور المحاسبين في الأسواق: فكانت وظيفة المحاسب مراقبة المسوكوكات المتداولة في الأسواق والتأكد من صحتها، مما يساهم في تقليل تداول العملات المزورة.

حيث أن معظم التزوير في المسوكوكات أتى من العملات الأجنبية التي تداولها المسلمون قبل مرحلة التعرّب (الزهراني، 1993، ص 25). ثم انتقل التزوير في العملة في العصر الأموي وبعد التعرّب على الرغم من قوة الرقابة والتشدد من قبل الخلفاء الأمويين في إصدار المسوكوكات والإشراف عليها. كما ظهر التزوير في العصر العباسي مع وجود رقابة أيضاً. وفي عصر الخليفة هارون الرشيد أُسند إلى وزيره جعفر بن يحيى البرمكي الإشراف على المسوكوكات حيث أنقص العملة أربعة قراريط وجبة ونصف جبة. وبعد عزله وقتلها أوكلت المهمة إلى السند بن شاهك فضرب المسوكوكات وأصبح يضرب المثل بها لجودة عيارها (المقرizi، 1967، النقد، ص 9-10).

المبحث الثالث: المسوكوكات ودورها في دعم التجارة الداخلية والخارجية في العصر العباسي
تعتبر التجارة في العصر العباسي من الجوانب الاقتصادية الهامة للدولة والمجتمع العربي وغير العربي. وكثيراً ما أكد التشريع الإسلامي على امتهانها وتشجيع المسلمين للعمل بها والتنقل بين البلدان من أجل كسب الرزق، إذ أنها تصف لنا ازدهار الجانب الاقتصادي وتاثيره على الدولة. فالتجارة القصده منها تقليل رؤوس الأموال من قبل التجار لغرض الربح المادي (المناوي، 1990، ص 91)، وبذلك فإن التجارة وسيلة مهمة لتلبية وتوفير ما يحتاجه الإنسان من متطلبات الحياة.

حيث سعت السلطة العباسية إلى النهوض بالنشاط التجاري واتخذ الخلفاء جملة من القوانين والإجراءات في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام، وذلك من خلال المشاريع الهدافة إلى تطوير التجارة من خلال تسهيل سبل سير القوافل التجارية وتأمين الطرق للتجار ومحاربة اللصوص وقطع الطرق، بالإضافة إلى مساعدة التجار من خلال منح القروض لتسهيل ممارسة أي نشاط تجاري مرغوب فيه وإلغاء الكثير من الضرائب. وكانت الأسواق هي المكان الذي تجتمع فيه السلع والبضائع من خلال عملية الاستيراد والتصدير أو ما يعرف بعملية التبادل التجاري من مختلف الأقاليم والدول، وتبينت وسائل التعامل في الأسواق من خلال المقايسة والسفترة والصكوك وكل ما من شأنه يسهل عملية البيع والشراء التي ظهرت من خلال مؤسسة الحسبة التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة كل ما يُدين عمليه التبادل للسلع المشروعة والأسواق، وكل ذلك مرتب بشخصية المحاسب. ونتيجة لهذه المجهودات التي بذلها الخلفاء العباسيون في سبيل تطوير التجارة والتزامهم من أجل الوصول إلى غایتهم بمنهج الكتاب والسنة، حرص العباسيون أن تكون جميع المعاملات التجارية تسير في الطريق الذي رسّمه الشرع الإسلامي، حيث تطور النشاط التجاري بفضل ازدهار النظام المصرفـي وتتوفر الأمان والاستقرار المساعد على ممارسة التجارة (حزام لطفي، 2004، ص 1-2).

فمنذ أن توطدت أركان الدولة العربية الإسلامية، كان الدرهم والدينار هما الن DAN الأساسيان اللذان بهما تم التبادل والتعامل في أسواق العراق، لأنها أفضل وسيلة مبادلة ووحدة قياس للسلع، فأصبح للدولة نقداً متميـزاً (عبد الرحمن عبد الكـريم العـاني، 1985، ص 331).

ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود، ضُربت قطع نقية تمثل أجزاء الدينار والدرهم، وكانت مقبولة في التبادل التجاري بأسواق العراق، كما قُبـلت بهذه الأسواق النقـود التي ضُربـت بأقالـيم أخرى، ما دامت محفوظة

بالوزن الشرعي. فكانت العملة المتداولة في العراق هي الدرهم. ففي أوائل القرن الرابع الهجري، دخلت العملة الذهبية بغداد، وصار حساب الحكومة بالدينار (23) (آدم متز، ج، 1947، ص375). حيث كان ببغداد ديناران، أحدهما يسمى العُوال والثاني الدينار المرسل، و به أكثر مباعاتهم ومعاملات تجارهم (24) (القشلendi، ج، 4، ص440). كما وُجدت الفلوس النحاسية وكانت الفلوس تستخدم لشراء الحاجات البسيطة التي ثُبّع بدرهم أو جزء منه، كما أطلق عليها أيضاً القراطيس ربما لأنها كانت تُشكّل ملفوفة على شكل القرطاس. أما المعاملات الضخمة فاستدعت ظهور ما يسمى بالصك، وهو عبارة عن ورقة مالية أو أمر خاص يتضمن الإقرار بدفع المال إلى الشخص الوارد اسمه فيه، وهو أشبه بالشيك الآن، وقد استخدمه التجار في العراق والحجاج وأقطار أخرى من العالم الإسلامي (25) (حسن إبراهيم حسن، 1996، ج 4، ص396).

وقد كثُر استعمال الصكوك في القرن الرابع الهجري وخاصة في الدواين الحكومية لدفع رواتب الجيش وأيضاً لدفع الرواتب الأخرى، حيث تعامل التجار في مدينة البصرة بالصكوك، حيث كان العمل في السوق بأن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ صكاً، ثم يشتري ما يلزمته ويحول الثمن إلى الصراف، فلا يستخدم المشتري شيئاً غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة، وهذا يدل على ما وصل إليه الفكر الاقتصادي في العصر العباسي. ولم يقتصر استعمال الصكوك على التجار وحدهم بل استعملها أيضاً الخلفاء والأمراء (26) (مروان عاطف الصلاعين، 2006، ص129).

كما تُعد السفتجة من وسائل المعاملات التجارية الشائعة في الدولة الإسلامية لكثرة الأعمال التجارية وصعوبة نقل الأموال وخطورتها. ولذلك استُعملت العملات المالية وسموها السفتجة، وكانت تستعمل في المعاملات الضخمة التي تكون بين مدينة وأخرى أو بلد آخر، وبذلك تجنب صاحب المال أخطار الطريق (27) (صفاء حسن أحمد عوض الله، 2012، ص232).

لقد كان أمر التجار نافذاً في المشارق والمغارب، لأنهم يكتبون السفتجة بالأموال الجمة على معاملاتهم فيكون أسرع في الرواج من مال الجباية والخارج. وكانت سفتجات التجار تُقبل في بلاد الأudeاء إضافة إلى رواجها في البلاد الإسلامية المستقلة (28) (عبد العزيز الدوري، 2009، ص153). إن قبول سفتجات التجار المسلمين وصرفها في البلاد غير الإسلامية يدل على النظام المالي والثقة الموقرة للاقتصاد الإسلامي، ولهذا صارت السفتجة بديلاً قيمة المال واستخدمها الأفراد في مباعاتهم ومعاملاتهم الخاصة.

ومن العوامل التي ساعدت على نمو التبادل التجاري بين أقاليم الدولة العباسية وجود الصيارة الذين يقومون بتبدل العملات الذهبية والفضة للتجار وغيرهم من السكان ويقومون بقبول الودائع. وقد أدى توسيع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى توسيع أعمال الصرافيين، فأخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع ويتوسطون بين الناس ودار الضرب بأخذ الفضة والذهب من الناس لصكها، دافعين لأصحابها حقوقاً تعادلها في القيمة. كما برزت حركة الصرافة بشكل واسع في موسم الحج نتيجة لتتنوع العملات ولكثره الحاج والتجار (29) (مشعل نايف الدهاوس، 2008، ص259).

شهدت الدولة العباسية توسيعاً في النشاط التجاري سواء الداخلي والخارجي، فكان من السلع المتداولة داخلياً:

• **المنتجات الزراعية**: كالقمح والشعير والتمور من العراق، والزيتون من الشام، والقطن من مصر.

• **الحيوانات والمواشي**: من الأقاليم الصحراوية والرعوية.

• **المنتجات الصناعية**: مثل الأقمشة، والزجاج والنحاسيات والأدوات الحديدية، والعطور.

فكان لكل إقليم تخصصه الإنتاجي، مما أوجَد تبادلاً واسع النطاق بين المدن، اعتمد في جوهره على النظام النقدي. وكما تشكلت في الدولة العباسية مراكز تجارية وأسواق كان أبرزها بغداد (ضمت سوق الكرخ وسوق باب الأزرق)، والبصرة والковفة، بالإضافة إلى نيسابور و المرو التي لعبت دوراً في التجارة القادمة

من خراسان وما وراء النهر. وهذه الأسواق اعتمدت في تعاملاتها على المسوكرات الرسمية التي أصدرتها الدولة، مما سهل حركة البيع والشراء، وقلل الاعتماد على المقايضة (30) (الضلاعين، 2006، ص 618-643).

هذا وقد تبنت الدولة العباسية سياسة تجارية مفتوحة على العالم الخارجي، مستفيدة من موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب ومن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي وفر بيئه مناسبة لازدهار التجارة، فشملت العلاقات التجارية العباسية دولاً بعيدة مثل:

- الصين (عبر طريق الحرير).
- الهند وساحل شرق آسيا (عبر الطرق البحرية).
- الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا الشرقية (عبر آسيا الصغرى والبحر المتوسط).
- بلاد المغرب والأندلس (عبر شبكات التجارة الصحراوية والبحرية).

وكان من أهم السلع المتداولة في التجارة الخارجية: التوابيل والأحجار الكريمة، والعطور وال الحديد والأدوية والأخشاب النادرة. هذا فيما يخص الواردات. أما الصادرات مثل المنسوجات والزجاج والنحاس والكتب والمخطوطات، والزيت، والحبوب، والتمور. وكان الاعتماد على الدينار الذهبي العباسى بشكل كبير، حيث اعتبره التجار مرجعاً مالياً فضله على العملات المحلية الأخرى. هذا ولعبت المسوكرات دوراً في تنظيم الأسواق الداخلية من خلال توحيد الأسعار والمرجعية القانونية وسهولة المحاسبة وتشجيع الائتمان والديون. وكما لعبت المسوكرات العباسية دوراً مهماً في نجاح التجارة الخارجية، ففي أوروبا كانت العملات الذهبية الإسلامية تستخدم في الممالك الأوروبية خصوصاً في التجارة مع الشرق. كما تم تقليد الدرهم والدينار العباسى في الهند والصين بسبب رواجه. كذلك الحال في أفريقيا، حيث استخدمت المسوكرات العباسية في بلاد الحبشة بسبب انتشار التجار المسلمين هناك (30) (الضلاعين، 2006 ص 650-651).

المبحث الرابع: الأبعاد الثقافية والسياسية للمسوكرات العباسية

تعتبر المسوكرات العباسية أداة قوية لفهم التاريخ العباسى من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي تكشف عن صور السلطة والخلفاء وثائق الأحداث وتعكس تطور الفنون والثقافة الإسلامية.

إلى جانب الأهمية الاقتصادية للمسوكرات العباسية، كونها سهلت التبادلات التجارية داخل الدولة وخارجها، كان لها أبعاد ثقافية بفالنقوش والزخارف التي كانت على المسوكرات تعبّر عن الإبداع الفنى والحضاري الذى بلغته الدولة العباسية. وكان الخط العربي يُعدّ من أهم الأبعاد الثقافية للمسوكرات العباسية، حيث كانت بعض المسوكرات تحتوي على آيات قرآنية أو أسماء الخلفاء، بخطوط دقيقة وأنيقية. هذا إلى جانب تعرّض المسوكرات (السياسية) (إلى تأثيرات ثقافية خارجية من مناطق أخرى مثل إيران وبلاط ما وراء النهر، مما ساهم في تنوع النقوش والأشكال على هذه المسوكرات (32) (عادل مناع، 1995، 120).

وكانت المسوكرات العباسية تمثل تجسيداً لسلطة الخليفة العباسى ورمزاً لشرعية الحكم، فمن خلال النقوش الموجودة على المسوكرات يمكن معرفة أسماء الخلفاء العباسيين وألقابهم وكذلك الشعارات التي كانت تدل على الولاء للدولة العباسية. هذا وقد شهدت المسوكرات العباسية تطوراً كبيراً في شكلها ونقوشها عبر العصور العباسية، مما يعكس التغييرات التي مرت بها الدولة من قوة وضعف (32) (الكوراني، 2002، ص 215).

ولعبت المسوكرات دوراً مهماً في نشر وإقرار التقسيمات الإدارية الجغرافية للدولة العباسية، وخاصة في عهد الخليفة المأمون، فمن خلال ما وجد من المسوكرات يتضح منها أن إدارة الدولة العباسية في بداية عهد المأمون قد وضعت تصوراً مناسباً لتوجهاتها السياسية لإدارة أقاليمها، فأبرزت موقعها وحدودها بالنسبة

للعالم من خلال الخرائط، مثلاً تم عند عمل الخريطة المأمونية. وُقسمت الدولة العباسية إلى ثلاثة أقسام رئيسية) العراق/المشرق/المغرب(، وُوثقت ونشرت هذه الأقسام من خلال المسكوكات، فُقشت أسماء هذه الأقسام الثلاثة على الدنانير والدرامات التي ضربت في دور الضرب الرئيسية، إلى جانب أسماء دور الضرب لتحديد تبعية هذه الدور الإدارية (33) (محمود أحمد محمود 1980-العدد السابع، ص 91-92).

حيث لا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الكبيرة التي تقدمها دراسة المسكوكات للتاريخ الحضاري لأية أمة قد خلَّفت آثارها ورائها لتكون شاهداً على المستوى الثقافي والاقتصادي السياسي الذي عاشته الدولة العباسية. فالمسكوكات عبارة عن وثائق رسمية لا يمكن تجاهلها والطعن فيها بسهولة، إذ تُعد من أهم مصادر كتابة التاريخ، لأنها توثق أسماء الخلفاء وألقابهم بدقة وتحفظ التواريخ المهمة كالمعارك والأحداث السياسية، كما أنها تعكس مدى ازدهار الدولة وضعفها من خلال جودة سك العملة وانتشارها، كما أنها تشير إلى التحولات الثقافية والدينية من خلال ما تحمله من نقوش وشعارات.

من هنا شهد العصر العباسي تطوراً في الأنظمة الفنية، فساهمت المسكوكات العباسية في إرساء أسس الاستقرار الاقتصادي. وقد تحقق هذا الاستقرار من خلال ممارسات اقتصادية كانت مرتبطة مباشرة بسياسة سك النقود المتمثلة في توحيد العملة الرسمية للدولة العباسية وتبسيط أوزان ومقاييس سك العملات بدقة وعدم التلاعب في معايير سك النقود، وكذلك السيطرة المركزية على دور السك، حيث لم يسمح لأي حاكم محلي أو وال بأن يسك النقود باسمه دون إذن الخليفة العباسى (34) (يوسف الكردي، 2002، ص 174-181).

الخاتمة

تُعد المسكوكات الإسلامية بصفة عامة والعباسية بصفة خاصة من أبرز المكتشفات التي عرفتها المجتمعات البشرية، وب بواسطتها استطاعت التخلص من صعوبة التعامل بالمقاييس.

فالمسكوكات، بما سُجل عليها من كتابات ونقوش وزخارف، تُعد مصدراً من مصادر التاريخ والحضارة الإسلامية، حيث يمكن من خلالها دراسة الجوانب المختلفة للحضارة والتعرف بصورة دقيقة على مظاهر القوة والضعف التي مرت بها. فهي مرآة صادقة للعصر الذي ضربت فيه، لأنها تعكس جميع أحواله الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والفنية.

فالمسكوكات العباسية لم تكن مجرد أدوات للتبادل التجاري، بل كانت تمثل منظومة متكاملة تربط بين الاقتصاد والسياسة والدين والثقافة، وقد ساهمت في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وكانت أداة لترسيخ السلطة والهوية الإسلامية. حيث أدخلت الدولة العباسية تغييرات على المسكوكات من حيث تعريفها وتوحيدتها، مما ساهم في تسهيل التجارة والنهوض بالاقتصاد.

وكذلك، تدخلت السلطة العباسية في تنظيم سك العملة ومنع التزوير، مما عزز مكانة النقود العباسية كأداة اقتصادية موثوقة في جميع أنحاء الدولة العباسية وخارجها.

المصادر والمراجع أولاً: المصادر

1. ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (2005). م. (الذخيرة في محسن أهل الجزيرة .
ال تحقيق: حسان بن عباس). بيروت: دار العرب الإسلامي.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (2006). م. (مقدمة ابن خلدون .(ط9، ج12). بيروت: دار الكتب العلمية.

3. ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم (1981). م. (لسان العرب). (تحقيق: عبد الله علي، ط2). القاهرة: دار المعارف.
4. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005). م. (مختار الصحاح). (ط9). الأردن: دار عمار.
5. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1971). م. (تاريخ الخلفاء). (تحقيق: وائل محمد الشوقي). بيروت: دار الكتب العلمية.
6. الطبرى، محمد بن جرير (1997). م. (تاریخ الطبری). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار المعارف.
7. المقرىزى، تقي الدين أحمد بن علي (1967). م. (شذور العقود في ذكر النقود). (تحقيق: محمد بحر العلوم).
8. المناوي، زين الدين محمد (1990). م. (التوقيف على مهمات التعاريف). القاهرة: عالم الكتب.
9. القفقشندى، أحمد بن علي (1987). م. (صبح الأعشى في صناعة الإنسا). (تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ج11). بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع

1. أحمد فريد رفاعي (1928). م. (تاريخ الدولة العباسية). القاهرة: دار الكتب العربية.
2. آدم متز (1947). م. (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري). (تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط5، ج2). بيروت: دار الكتاب العربي.
3. إسحاق محمد رباح (2008). م. (تطور النقود الإسلامية من نهاية عهد الخلافة العباسية). عمان: دار الكنوز.
4. حزام لطفي (2024). م. (دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية). (بحث). الجزائر: جامعة 8 ماي.
5. حسن إبراهيم حسن (1996). م. (تاریخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي). (ط4، ج4). بيروت: دار الخليل.
6. حسن علي حلاق (1978). م. (تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي). بيروت: دار الكتاب اللبناني.
7. خليل بن شرف بن عبد الله البركاتي (2000). م. (المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري). (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى.
8. الزهراني (1993). م. (زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي). مكة المكرمة: مطباع الصفا.
9. سامح عبد الرحمن فهمي (1994). م. (طراز المسكوكات الأموية). الأردن: دار الكتب القومية.
10. شاكر مصطفى (1981). م. (التاريخ العربي الإسلامي). دمشق: دار الفكر.
11. شوقي ضيف (1966). م. (العصر العباسي الأول). القاهرة: دار المعارف.
12. صفاء حسن أحمد عوض الله (2012). م. (دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني). (رسالة دكتوراه). السودان: جامعة أم درمان.
13. عادل المناع (1995). م. (الفن في العصر العباسي). مكتبة الرشيد.
14. عاطف منصور محمد رمضان (2004). م. (موسوعة النقود في العالم الإسلامي). (ج1). القاهرة.
15. عبد الرحمن عبد الكريم العاني وآخرون (1985). م. (حضارة العراق). (ج5). بغداد.
16. عبد العزيز الدوري (2009). م. (تاریخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري). بيروت: لبنان.
17. عبد الله يوسف الغنيم (1982). م. (المسكوكات الإسلامية). الكويت: مكتبة الفكر.
18. كمال عبد العزيز محمد (2004). م. (التجارة في العصر العباسي). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
19. محمد أبو الفرج العشن (2003). م. (النقود العربية الإسلامية). (ط3). المجلس الوطني للثقافة والفنون والترااث.

20. محمد يوسف الكوراني 1996م .(العملات الإسلامية، دراسة فنية تاريخية .دار الفكر).
21. مشعل نايف الدهاس 2008م .(الحجاز من خلال كتب الرحالة المشارقة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين .(رسالة ماجستير). جامعة أم القرى.
22. مروان عاطف الصلاعين 2006م .(التجارة في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول .(رسالة دكتوراه). الجامعة الأردنية.
23. محمود أحمد محمود زرازير 1980م .(المسكوكات الإسلامية .بيروت: لبنان).
24. ناهض عبد الرزاق القيس 2006م .(الدينار العربي الإسلامي .عمان: دار المناهج).
25. يوسف الكردي 2002م .(المالية في الدولة العباسية .مكتبة الفكر).
26. رفعت محمد البتراوي .(2024م). دراهم الخليفة هارون الرشيد .مجلة الدراسات الآثرية .جامعة القاهرة، (المجلد 7 ، العدد 1).